وعلى ذكر هاتين الظاهرتين (السرقة والرشوة)، أكدت مصادر المقاومة الفلسطينية ان شراء الاسلحة، أو سرقتها، من الجنود الاسرائيليين، هما من سبل تسليح رجالها في داخل الارض المحتلة[٥٨]؛ يلاحظ، أيضاً، انخفاض نسبة المتطوعين الى صفوف الضباط، الامر الذي أحدث شروخاً في هذا الجانب[٥٩]؛ وضعف اقبال الفتيات على الالتحاق بالخدمة تحت ذرائع مختلفة[٦٠]؛ وكذلك محاولات جنود الاحتياط التهرب من اداء الخدمة بوسائل معينة، منها الادعاء بوجودهم خارج البلاد عند الاستدعاء[٦١]. وتجدر الاشارة الى ان الاهمال وعدم الانضباط والهرب من وجه العدو، هي من الاتهامات التي وجهت الى ضباط وجنود كانوا مسؤولين عن الموقع العسكري الذي تمت مهاجمته في الجليل الاعلى من قبل طائرة شراعية كان يقودها فدائي فلسطيني واحد بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥.

٢ ـ على صعيد موقع المؤسسة العسكرية داخل المجتمع الاسرائيلي: لا يوجد ما يوحي بتخلي هذا المجتمع عن طبيعة العنصرية الاستيطانية؛ اذ تنتشر تنظيمات الارهاب، ويميل المجتمع برمته نحو تفضيل خيارات اليمين الذي حصدت قواه المختلفة ٦٠,٧ بالمئة من مجموع اصوات الناخبين في العام ١٩٨٤[٦٢]. وقد أوضحت انتخابات ذلك العام تفضيل العناصر العسكرية (في الجيش) لهذا التوجه والتصويت لصالحه بنسبة كبيرة[٦٣]. وطالما أبقى هذا المجتمع على خياراته، فان محورية دور المؤسسة العسكرية يبدو ملحاً، وذلك بصفتها الضمان الاول لاستمرار الوجود وتحقيق الطموحات.

ومن جانب آخر، فان تضخم دور المؤسسة العسكرية، قاد الى نشوء ظواهر جانبية مؤهلة، بدورها، للتضخم، ومنها ان الاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة أصبح ضرورة في حد ذاته، لأن تقليص هذه القوة سوف يؤدي الى كارثة اقتصادية بسبب ارتباط شريحة اجتماعية عريضة بها[٦٤].

وهكذا يواجه المجتمع الاسرائيلي تناقضاً بين الرغبة في تقليص الموازنة العسكرية التي تكتسح موازنة الدولة[٦٥]، وبين الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية (وعمودها الفقري الجيش) ومجمعها الصناعي في عمليات التشغيل، أو تصدير المنتجات الحربية، التي أضحت تدر عائداً أكبر من النقد الاجنبي[٦٦].

٣ ـ مستقبل التوجهات العسكرية الاسرائيلية تجاه المنطقة العربية: يمكن القول ان بقاء العقيدة الصهيونية الحاكمة بتوجهاتها المعروفة نحو المنطقة، مع توسع دور المؤسسة العسكرية ومجمعها الصناعي داخل الكيان الصهيوني، ظاهرتان تفرضان تأثيرهما في أكثر من اتجاه. ومن ذلك، زيادة التعاون والارتباط مع الولايات المتحدة الاميركية، المموّل الاكبر للمؤسسة العسكرية ومجمعها الصناعي[٦٧]؛ واحتمال قيام اسرائيل بمزيد من المغامرات العسكرية، في ضوء الحقيقة التي تقول ان تحالف الدوائر العسكرية مع الدوائر الاقتصادية والسياسية هو تحالف مغامر بطبيعته[٦٨]. ولا شك في ان المنطقة العربية هي الساحة المؤهلة لمثل هذه المغامرات. ومع ذلك، فقد توقف العسكريون الاسرائيليون، منذ بضع سنين، عن الاستهتار بالقوة العربية والتعبير، بثقة غير عادية، عن قوتهم تجاه العرب، وأصبح بعضهم يرى انه في الوقت الذي تحقق الجيوش العربية تقدماً نوعياً، فان ثلاثة انواع من الحواجز تمنع تعاظم قدرة اسرائيل العسكرية عن حد معين، وهي الحواجز الاستراتيجية (ضيق المساحة يمنع، مثلاً، زيادة عدد المطارات الى الحد الذي يشتهيه العسكريون)، والحواجز السكانية (مما يجعل التجنيد العسكري محدوداً بقدرة الحفاظ على التوازن الاقتصادي الداخلي)، والحواجز الاقتصادية (الاعتماد على الغير حتى الآن). ولذلك، فان هؤلاء يرون ان ائتلافاً عربياً معيّناً، من الناحية العسكرية، ضد اسرائيل، يشكل تحدياً قد لا تستطيع اسرائيل ان تجد له الاستجابة